

Distr.: General
9 November 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

البند 141 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

التقرير المرحلي السنوي السابع عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب
الأمم المتحدة في جنيف

التقرير الثالث عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية
المقترحة لعام 2021

أولاً - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المرحلي السنوي السابع للأمين العام عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/75/355). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (A/75/135). واجتمعت اللجنة أثناء نظرها في التقريرين المذكورين أعلاه مع أعضاء اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات، ومع ممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية، واختتموها بردود خطية وردت في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

2 - ويشير الأمين العام إلى أن تقريره مقدّم عملاً بالجزء السابع من قرار الجمعية العامة 263/74، ويغطي الفترة الممتدة من 1 أيلول/سبتمبر 2019 إلى 31 آب/أغسطس 2020، ويتضمن تفاصيل عن الوضع المالي للمشروع في نهاية تموز/يوليه 2020 ومعلومات مستكملة عن الأنشطة المنجزة منذ التقرير المرحلي السنوي السادس للأمين العام (A/74/452).



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثانياً - إدارة المشروع والإشراف عليه

3 - يقدم الأمين العام في الفرع الثاني من تقريره معلومات مستكملة عن إدارة المشروع، من ضمنها معلومات عن اجتماعات المجلس الاستشاري واللجنة التوجيهية للمشروع، وعن عملية مراجعة الحسابات التي أجراها مجلس مراجعي الحسابات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وشملت زيارات إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من 22 تموز/يوليه إلى 1 آب/أغسطس 2019، ومن 28 تشرين الأول/أكتوبر إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 ومن 13 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2020، وإلى مقر الأمم المتحدة في الفترة من 24 إلى 27 أيلول/سبتمبر 2019. ويشير المجلس في تقريره (A/75/135)، بناء على الردود التي قدمتها الأمانة العامة في كانون الثاني/يناير 2020، إلى أنه من بين التوصيات الـ 22 الواردة في تقاريره السابقة (A/74/5 (Vol. I) و A/73/157 و A/72/5 (Vol. I) و A/72/5 (Vol. I)/Corr.1)، نُفذت 14 (64 في المائة) وكانت 6 (27 في المائة) قيد التنفيذ وكانت توصيتان (9 في المائة) قد تجاوزتها الأحداث. ويقدم المرفق الثاني لتقرير المجلس ملخصاً أكثر تفصيلاً للإجراءات المتخذة استجابة لتلك التوصيات.

4 - ويقدم المجلس في تقريره 13 توصية رئيسية تتعلق بمجموعة واسعة من المجالات، من بينها إدارة المشروع (2)؛ واستراتيجية التعاقد من أجل أشغال التجديد (1)؛ والجدول الزمني للمشروع (1)؛ ونمذجة معلومات البناء (3)؛ والوفورات في الطاقة (1)؛ واستراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل (2)؛ وعدد مخارج الطوارئ في المبنى الدائم الجديد H (1)؛ والاستدامة (1)؛ ومصادر التمويل البديلة المحتملة (1). ويقدم المرفق الثالث لتقرير الأمين العام تفاصيل عن حالة تنفيذ تلك التوصيات، وأشار إلى أن 3 توصيات قد نُفذت وأن 10 توصيات توجد قيد التنفيذ. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن التوصيات الصادرة عن المجلس ستنفذ بشكل كامل وسريع.

ثالثاً - التقدم المحرز في تنفيذ المشروع

ألف - حالة المشروع والجدول الزمني والتكاليف

5 - يرد موجز لحالة الأنشطة في الفقرات 11 إلى 17، إلى جانب مزيد من التفاصيل في الفقرات 18 إلى 43 من التقرير المرحلي السابع. وتشمل الأنشطة الرئيسية المبلغ عنها ما يلي: (أ) استكمال الأعمال الإنشائية للمبنى الدائم الجديد H وتقدم في تركيب الواجهة، وكذلك التقدم المحرز في أشغال البناء والوقاية من تسرب المياه، والتقسيم، والأعمال الميكانيكية والكهربائية، وأعمال السباكة والتشطيب في معظم الطوابق؛ (ب) وإنجاز المناقصة بنجاح وتوقيع عقد لتجديد المباني التاريخية المشيدة في الثلاثينات من القرن العشرين، وهو ما سيؤدي إلى اقتراح عرض سعر أقصى مضمون من المقاول في نهاية مرحلة خدمات ما قبل البناء ومدتها ستة أشهر؛ (ج) والتقدم المحرز في تنفيذ قسم الأشغال التي تحتاج إلى عمل مبكر للتمكن من بدء أشغال التجديد على وجه السرعة، وتشمل في جملة أمور مباني تركيب الموقع المؤقتة، وكذلك مزيداً من المسوحات التفصيلية المتعلقة بالخدمات الميكانيكية والكهربائية وخدمات السباكة والأثاث الأولي وعمليات انتقال الموظفين قبل أعمال التجديد؛ (د) ومنح عقد خاص بمبنى المؤتمرات المؤقت، الذي انتهت الأشغال فيه في تموز/يوليه 2020 وبدأ تشغيله في آب/أغسطس 2020؛ (هـ) ومنح العقود الخاصة بتوريد الأثاث الجديد للمبنى H ولمناطق قصر الأمم التي لا يوجد فيها أصلاً أثاث يمكن إعادة استخدامه بشكل مجد اقتصادياً، تيسيراً للتنفيذ الكامل لاستراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل؛ (و) وإصدار طلب معلومات،

تُلتمس فيه آراء المقاولين المحتملين بشأن استراتيجية الشراء والتعاقد التي تعكف الأمم المتحدة حالياً على وضعها من أجل إجراء مناقصة تجديد المبنى E، على غرار المباني التاريخية التي يضمها قصر الأمم؛ (ز) وصل استراتيجية التنفيذ على مراحل واستخدامها على النحو الأمثل وتحديث الخطط اللوجستية اللازمة لنقل الموظفين من أماكن العمل المؤقتة التي شُيّدت داخل المبنى الجديد H وإليها، وبين المباني القائمة في كل مرحلة من مراحل عملية التجديد، وذلك لمراعاة تأثير الأنظمة الجديدة لمكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛ (ح) واستكمال إجراء مفصل لتسليم جميع أجزاء العمل المنجزة، بدءاً بمبنى المؤتمرات المؤقت الذي أُنجز مؤخراً (A/75/355، الفقرة 11).

6 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أنه على الرغم من التقدم المحرز، فقد تأخر الجدول الزمني للمشروع وأن المعالم الرئيسية التالية للمشروع هي كما يلي: (أ) سيُسَلَّم المبنى الجديد H في أوائل عام 2021، مقارنة بالربع الثاني من عام 2020 المشار إليه سابقاً؛ (ب) ومن المرتقب الآن أن تبدأ أشغال التجديد في وقت لاحق من عام 2020، لا في الربع الثاني من عام 2020. ووفقاً لما قاله الأمين العام، ترجع التأخيرات بشكل أساسي إلى تأثير جائحة كوفيد-19، بما في ذلك ما يلي: (أ) تعليق الأشغال في المبنى الدائم الجديد H في آذار/مارس واستئنافها في 29 نيسان/أبريل 2020، ولكن بعدد مخفّض من الموظفين وبإنتاجية محدودة وتعطيل سلسلة الإمداد الخاصة بالمقاول، مما أدى إلى بطء التقدم المحرز؛ (ب) وتوقف تشييد مبنى المؤتمرات المؤقت في الفترة من 20 آذار/مارس إلى 8 أيار/مايو 2020 بسبب القيود المتعلقة بالسفر والحدود والحجر الصحي التي منعت القوى العاملة للمقاولين من العودة إلى الموقع؛ (ج) والتأخيرات خلال مرحلة خدمات ما قبل التشييد بسبب عدة أمور من بينها تعطل سلسلة الإمداد؛ (د) وزيادة القيود المفروضة حرصاً على الصحة والسلامة والنظافة الصحية والتباعد البدني المطبقة في جميع مواقع التشييد في المستقبل المنظور وارتفاع تكاليف ساعات العمل الإضافية والنفقات العامة والمعدات والمرافق (المرجع نفسه، الفقرة 12).

7 - وجاء في التقرير أيضاً أن تاريخ الإنجاز المتوقع قد يتغير بشكل كبير بسبب التأثير العام لجائحة كوفيد-19 على سوق البناء وما يتعلق بها من أنظمة السلامة، والتي تستمر في التطور وتظل تتسم بدرجة عالية من الارتياح. وقد تم تمديد فترة ما قبل البناء لمدة أربعة أشهر ولكن من المتوقع احتواء تأثير ذلك على الجدول الزمني للمشروع إلى شهرين (المرجع نفسه، الفقرتان 13 و 14).

8 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام توخى، في تقريره المرحلي السنوي الخامس في عام 2018، إنجاز المشروع بشكل يتوافق مع الجدول الزمني العام، بحلول نهاية عام 2023، وفي حدود الميزانية المعتمدة البالغة 836,5 مليون فرنك سويسري (A/73/395، الفقرات 13 و 56 و 57). وفي التقرير المرحلي السنوي السادس عن مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في عام 2019، أشار الأمين العام إلى أن الموعد المقرر لإنجاز المشروع قد تأخر بستة أشهر بسبب إضافة مرحلة خدمات ما قبل التشييد مدتها ستة أشهر إلى عقد تجديد المباني التاريخية التي يعود تاريخها إلى ثلاثينات القرن العشرين للحد من المخاطر الناتجة عن استجابة السوق المحدودة، وأن إجراءات تخفيف إضافية قد اتخذت لضمان بقاء تكلفة المشروع في حدود الميزانية المعتمدة (A/74/452، الفقرتان 14 و 48). وعند الاستفسار، أخبر مجلس مراجعي الحسابات اللجنة بأنه أبلغ خلال زيارته الأخيرة لمراجعة الحسابات إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف قبل وقت قصير من ظهور جائحة كوفيد-19، بأن الأشغال ستنتهي في آب/أغسطس 2024، مما يعني حدوث تأخير بنحو ثمانية أشهر مقارنة بالجدول الزمني الأصلي للمشروع. ويشدد الأمين العام في

تقريره الحالي على أنه من المتوقع الانتهاء من تجديد المبنى E بحلول أوائل عام 2025، ودخول فترة إغلاق مشمولة بالضمان بعد إنجاز الأعمال لمراعاة أنشطة عمليات تقييم مرحلة ما بعد الإنجاز ومرحلة ما بعد شغل المباني، وتسديد المبلغ المحتفظ به على سبيل الضمان، والتشغيل الموسمي للمعدات وأنشطة الإغلاق الأخرى المتصلة بالجودة والأمور المالية خلال عام 2025 وأوائل عام 2026 (A/75/355، الفقرة 50). وترى اللجنة الاستشارية أن تاريخ انتهاء المشروع خاضع لنظر الجمعية العامة وموافقتها.

9 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية التقدم المحرز وإنجاز بعض أنشطة المشروع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولئن كانت اللجنة تقرر بالتحديات المتعلقة بتأثير جائحة كوفيد-19، فإنها تشير إلى أن المشروع كان قد بدأ يعاني من التأخيرات وارتفاع التكاليف قبل ظهور الجائحة (انظر أيضاً الفقرة 8 أعلاه). ويساور اللجنة القلق من التأخيرات الإضافية في الجدول الزمني العام للمشروع، بما في ذلك تسليم المبنى الجديد H في أوائل عام 2021 لا في الربع الثاني من عام 2020 كما هو مذكور سابقاً، وأن أشغال التجديد من المتوقع الآن أن تبدأ في وقت لاحق في عام 2020 بدلاً من الربع الثاني من عام 2020 (انظر الفقرات 6 و 7 و 8 أعلاه).

10 - وترد في الفقرة 46 من تقرير الأمين العام قائمة بالمخاطر المحدقة بالبرنامج والمشروع والمصنفة ضمن المخاطر الأشد وطأة في الوقت الحالي، بناء على احتمالية حدوثها وتأثيرها المحتمل. وتشمل مخاطر من قبيل تأثير مطالبات المقاولين والقيود الحكومية المتعلقة بجائحة كوفيد-19، واحتمال أن يختلف السعر الأقصى المضمون لعقد التجديد بشكل كبير عن التكلفة المقدرة، أو أن يتأخر تحديده، والارتياح في ما يخص السعر الذي سيحصل عليه من السوق من خلال عملية الشراء القادمة لتجديد المبنى E. وأشار مجلس مراجعي الحسابات في تقريره إلى أن ثلاثة من أهم المخاطر التي حددتها شركة إدارة المخاطر المستقلة تتعلق بالسعر الأقصى المضمون وشروط العقد المتعاقد عليها الواردة في عقد تجديد المباني التاريخية الذي سيُتفق عليه في نهاية خدمات ما قبل التشييد. ويقدم تقرير المجلس معلومات مفصلة عن استراتيجية التعاقد ونهج السجلات المفتوحة المطبقين لتجديد المباني التاريخية، ويناقش أيضاً المخاطر ذات الصلة بذلك بشكل مستفيض (A/75/135، الفقرات 87 إلى 101). ويسلط المجلس الضوء على احتمال أن تفشل المفاوضات بين الأمم المتحدة والمتعاقد أو تستغرق وقتاً أطول مما كان مقرراً لها أو قد تؤدي إلى اتفاق تكون له آثار سلبية على نطاق المشروع و/أو جدولته الزمني و/أو تكاليفه، ويؤكد الحاجة إلى وضع استراتيجيات للتخفيف من هذا الخطر (المرجع نفسه، الفقرات 57 إلى 64).

11 - ويرد موجز خطة التكاليف المتوقعة للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث للفترة من عام 2014 إلى عام 2026 في الجدول 2 من تقرير الأمين العام. وأدرجت في المعلومات التكميلية التي قُدمت إلى اللجنة الاستشارية تفاصيل التغييرات الرئيسية التي طرأت على خطة التكاليف منذ التقرير المرحلي السابق (A/74/452) ومنذ بداية المشروع في عام 2014. وبالمقارنة مع التقرير المرحلي السادس، تشمل التغييرات الرئيسية ما يلي: (أ) زيادة قدرها 3,1 ملايين فرنك سويسري في تشييد المبنى الجديد H، من 118,5 مليون فرنك سويسري إلى 121,6 مليون فرنك سويسري، ويعزى ذلك أساساً إلى التغييرات غير المتوقعة في التصميم الداخلي من جراء جائحة كوفيد-19، وتغييرات إضافية للمناظر الطبيعية، وتغييرات مختلفة في الهندسة المعمارية الداخلية والأعمال الميكانيكية والكهربائية والسباكة؛ (ب) وزيادة تقديرية قدرها 39,5 مليون فرنك سويسري لأشغال تجديد المباني القائمة A و B و C و D و E و S من 409,8 ملايين فرنك سويسري إلى 449,3 مليون فرنك سويسري، ويرجع ذلك أساساً إلى إدراج مخصصات للتكاليف المتعلقة

بجائحة كوفيد-19 وإدراج تكاليف لمصروفات النقل والتقسيمات والمفروشات الثابتة والتجهيزات والمعدات في عقد أعمال التجديد، والتي تم التخطيط لها سابقاً كتكاليف مرتبطة بالمشروع؛ (ج) وزيادة تقدر بمبلغ 10,0 ملايين فرنك سويسري من 143,9 مليون فرنك سويسري إلى 153,9 مليون فرنك سويسري للخدمات الاستشارية المتوقعة وتكاليف إدارة المشروع، ويرجع ذلك في الغالب إلى تمديد الجدول الزمني للمشروع المتعلق بمرحلة خدمات ما قبل التشييد.

12 - وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، تبلغ تقديرات التكلفة المحدثة للتكاليف الأساسية للمشروع (التكاليف باستثناء حالات الطوارئ) 820 913 000 فرنك سويسري، وهو ما يزيد بمقدار 22 496 000 فرنك سويسري عما كان متوقعاً في التقرير المرحلي السنوي السابق (798 417 000 فرنك سويسري). ووفقاً لما ذكره الأمين العام، فإن هذه الزيادة ناتجة في المقام الأول عن تأثير جائحة كوفيد-19، الذي يتراوح التقدير الأولي لزيادة التكلفة من 19,5 مليون فرنك سويسري إلى 36,1 مليون فرنك سويسري. وستقابل تلك الزيادة جزئياً بنقصان في توقعات المبالغ الاحتياطية لارتفاع التكاليف في الفترات المقبلة (من 19 584 فرنكاً سويسرياً في عام 2019 إلى 9 499 فرنكاً سويسرياً في عام 2020) نتيجة للتعاقد على أشغال تجديد المباني التاريخية بأسعار السوق الحالية في هذه الفترة المشمولة بالتقرير (A/75/355، الفقرة 55). ويبيّن الجدول 2 من تقرير الأمين العام أن التقدير المحدّث البالغ 820 913 000 فرنك سويسري للتكاليف الأساسية لمشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث مقابل الميزانية الإجمالية المعتمدة البالغة 836 500 000 فرنك سويسري يترك مبلغاً قدره 15 241 000 فرنك سويسري لحالات الطوارئ و 346 000 فرنك سويسري لارتفاع التكاليف المتعلقة بالطوارئ (انظر أيضاً الفقرتين 22 و 23 أدناه).

13 - ويشير تقرير الأمين العام إلى أن خطة التكلفة لا تزال تستند إلى الميزانية القصوى المعتمدة البالغة 836,5 مليون فرنك سويسري، لأن جميع التكاليف المتوقعة الحالية حتى اكتمال الأشغال تظل ضمن الحد الأقصى للميزانية المعتمدة. ومع ذلك، من غير المرجح الآن أن تكون الميزانية القصوى المعتمدة كافية لتحقيق النطاق الكامل للمشروع المعتمد كما هو مُصمم حالياً، كما أن الدرجة العالية من الارتياح في ما يتعلق بتأثيرات التكلفة المحتملة لجائحة كوفيد-19 تجعل من الصعب التنبؤ بالعجز الإجمالي بدقة (المرجع نفسه، الفقرة 54).

14 - وجاء في تقرير الأمين العام كذلك أن الأمانة العامة تواصل إجراء هندسة القيمة لتلبية أهداف نطاق المشروع المعتمدة بتكلفة أقل. ويتواصل استعراض مخاطر المشروع وتحليلها على نطاق واسع، كما يتواصل وضع وتنفيذ استراتيجيات التخفيف المناسبة (المرجع نفسه، الفقرات 14 إلى 16). وترد مناقشة تفاصيل استراتيجيات التخفيف في الفقرات من 69 إلى 72 من تقرير الأمين العام. ويوضح الأمين العام أنه يعترف بتحديد حلول هندسة القيمة الكافية وإعطاءها الأولوية وتنفيذها للوفاء بميزانية المشروع المعتمدة، ويقترح معايير لتحديد الأولوية في الخيارات، بما في ذلك تقليص التدخلات المقررة مع ترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية استكمالها في تاريخ لاحق. ويشدد الأمين العام كذلك على أن توقيت القرارات المتعلقة بتدابير هندسة القيمة المحتملة أمر بالغ الأهمية لضمان إمكانية إجراء دراسات الجدوى التقنية في الوقت المناسب لتبني ما إذا كان من الممكن تحقيق الوفورات المقدرة بالفعل في إطار الخيارات ذات الأولوية، مع الاحترام الكامل لمتطلبات قانون المباني والسلامة. وبالإضافة إلى ذلك، وبغية التخفيف من خطر تجاوز التكاليف، يشير الأمين العام إلى أنه يجوز له، كلما اقتضت الضرورة، اقتراح تخفيضات في النطاق لتتطوّر فيها الجمعية العامة وتوافق عليها. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن أمثلة التدابير قيد النظر تشمل إلغاء

أشغال التمديد المقررة إلى منطقة الجلوس في الكافيتريا في المبنى A وحلول التصميم البديلة لمصابيح السقف وأغطية الأرضيات وغيرها من العناصر التي يمكن تحقيق خاصيتها الوظيفية ذاتها بتكلفة أقل.

15 - تكرر اللجنة الاستشارية تأكيد الحاجة إلى إدارة المشاريع بشكل صارم والرصد الدقيق للمجالات التي تنطوي على مخاطر ونقاط ضعف. وتشدد أيضاً على أهمية أدوار ومسؤوليات الجهة القائمة على المشروع واللجنة التوجيهية في ما يتعلق بتوجيه إدارة عملية تنفيذ المشروع والإشراف عليها، وتيسير عملية اتخاذ القرارات وتسوية المشاكل بسرعة، وكفالة إحراز تقدم في المشروع ضمن المهلة الزمنية والميزانية المحددتين (انظر أيضاً A/72/7/Add.25، الفقرة 11، و A/73/576، الفقرة 9، و A/74/7/Add.13، الفقرة 9).

16 - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، في تقريره المرحلي المقبل، مزيداً من التفاصيل عن استراتيجيات التخفيف والتدابير المتخذة لإتمام أشغال التشييد في الوقت المناسب في حدود الموارد الإجمالية لمشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 238/70 بء، وكذلك تحليلًا لآثار تلك الاستراتيجيات والتدابير على الأهداف العامة لمشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث ونطاقه.

باء - نمذجة معلومات البناء

17 - ترد معلومات عن طريقة نمذجة معلومات البناء في الفقرات من 107 إلى 143 من تقرير مجلس مرابي الحسابات (A/75/135). وكما هو موضح فيه، تستخدم هذه الطريقة نماذج البناء الرقمية في تصميم وهندسة وبناء وتشغيل المنشآت المبنية خلال دورة الحياة الكاملة للمنشأة المبنية، بدءاً من التصميم المفاهيمي الأولي ومرحلة التصميم التفصيلي ووصولاً إلى مرحلة البناء ومرحلة التشغيل المديدة. ويسمح النموذج لفريق المشروع بإنشاء مشروع مشترك بواسطة معلومات متكاملة ويوفر صلة دائمة بين مالك المشروع والمصممين والمهنيين في مجال البناء والمقاول والمستخدمين النهائيين لمشروع البناء.

18 - ويشير المجلس إلى أن شرط الأخذ بطريقة نمذجة معلومات البناء في مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث قد أدرج في العقود الموقعة بين مكتب الأمم المتحدة في جنيف وشركة التصميم في عام 2014 وشركة البناء في أيلول/سبتمبر 2017. لذلك، استخدمت نمذجة معلومات البناء في مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث لمدة خمس سنوات تقريباً. ومع ذلك، يلاحظ المجلس أن مكتب الأمم المتحدة في جنيف لم يحدّد بعد الفوائد التي يمكن تحقيقها من خلال الإبقاء على نموذج معلومات البناء إلى ما بعد مرحلة بناء المشروع لحل المسائل المتعلقة بالتشغيل والصيانة، أو لم يُجر تقييماً لتكاليف الموظفين والتكاليف الإضافية اللازمة للإبقاء على النموذج بعد تسليم مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. ويشير المجلس أيضاً إلى أن مرحلة تشغيل المبنى وصيانته قد بدأت بالفعل، لأن فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث سلم قسمين من المبنى الدائم الجديد H في عام 2019، ومن المتوقع تسليم المبنى نفسه في عام 2020. ويقدم المجلس عدة توصيات تهدف إلى ضمان تطبيق واستخدام نماذج معلومات البناء العالية الجودة لجميع مراحل مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

19 - وعند الاستفسار، قدم المجلس إلى اللجنة الاستشارية مزيداً من المعلومات عن نموذج معلومات البناء، بما في ذلك أن طريقة نمذجة معلومات البناء هي ممارسة شائعة في تصميم المباني وتشبيدها وتشغيلها وصيانتها والمعارف الخاصة المطلوبة لذلك. وتشدد اللجنة الاستشارية على الحاجة إلى بناء

قدرات داخلية في حدود الموارد المتاحة لإدارة عملية نمذجة معلومات البناء المتعلقة بالخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث على المدى الطويل، وهي واثقة من أن الأمين العام سيقدم المزيد من المعلومات في تقريره المرحلي المقبل.

جيم - الاستدامة وتخفيض استهلاك الطاقة

20 - فيما يتعلق بالاستدامة وتخفيض استهلاك الطاقة، يشير الأمين العام في تقريره إلى أن أحد الأهداف الرئيسية للخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث يتمثل في تخفيض استهلاك الطاقة في قصر الأمم بنسبة 25 في المائة على الأقل، مقارنة بخط الأساس لعام 2010 (A/75/355، الفقرة 33). وأوصى مجلس مراجعي الحسابات بتحديث خط الأساس ليصبح تاريخ موافقة الجمعية العامة على نطاق الخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث في كانون الأول/ديسمبر 2015 (A/73/157، الفقرة 259). ويلاحظ الأمين العام أن استبدال معظم النوافذ قبل بدء أعمال التشييد والتجديد في الخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث قد أسهم إسهاما كبيرا في تحقيق ذلك الهدف. وهو يشير إلى أنه قد جرى وضع منهجية بديلة للحساب وإطلاع المجلس عليها من أجل تحديد التحسينات المتبقية المطلوبة لتحقيق الزيادة الأصلية بنسبة 25 في المائة مقارنة بخط الأساس لعام 2010 خلال الفترة الفاصلة بين تاريخ الموافقة على نطاق الخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث (2015) وموعد إنجازها. ويذكر الأمين العام كذلك أن خط الأساس لاستهلاك الطاقة قد تم تعديله بحيث لا يأخذ في الاعتبار سوى المباني الرئيسية لقصر الأمم، وليس مبني جوسيبى موتا وقصر ويلسون، على الرغم من أن شاغليهما الحاليين سينقلون إلى مجمع قصر الأمم عند نهاية المشروع، مما أدى إلى زيادة في إجمالي وفورات الطاقة مقارنة بالهدف المحدد في عام 2010 بنسبة 25 في المائة (A/75/355، الفقرة 33).

21 - وبالنظر إلى أن الاستدامة وتخفيض استهلاك الطاقة هما من بين الأهداف الرئيسية للخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث، ترى اللجنة الاستشارية أن من المهم تزويد الجمعية العامة بمعلومات شاملة عن وفورات الطاقة، سواء من حيث استخدام واستهلاك المرافق العامة أو تكاليفها. وينبغي أن تستند هذه المعلومات إلى بيانات دقيقة وموثوقة وقابلة للمقارنة تم جمعها في بداية المشروع لتحديد خط الأساس الذي يمكن الاستناد إليه لقياس البيانات الفعلية المسجلة بعد استكمال الخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث بهدف تحديد وفورات الطاقة المحققة. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يكفل جمع البيانات المرجعية ذات الصلة عن استهلاك الطاقة وتكاليفها في بداية المشروع، بما يتيح إجراء مقارنات دقيقة في المستقبل.

رابعا - تمويل المشروع

ألف - اتفاق القرض المقدم من البلد المضيف

22 - يذكر الأمين العام في تقريره أنه كان من المتوقع أن تخصص حزمة القرضين البالغين 400 مليون فرنك سويسري والمقدمين من دون فائدة من جانب حكومة سويسرا لأعمال المبنى الجديد وأعمال التجديد بمبلغين يقدران بـ 125,1 مليون فرنك سويسري لأعمال المبنى الجديد و 274,9 مليون فرنك سويسري لأعمال التجديد، غير أنه لا يمكن تحديد القيم النهائية المخصصة من القرض إلا بعد أن تُعرف التكاليف الفعلية للمبنى الدائم الجديد H عند إنجاز المشروع. ووفقا لاتفاق القرض، سيُستعمل أي رصيد يتبقى من جزء القرض المخصص للمبنى الجديد في تجديد المباني القائمة في تلك المرحلة، عند الاقتضاء.

وفيما يتعلق بتسديد القرض، يشير الأمين العام إلى أنه وفقاً لآخر جدول زمني للمشروع، ستبدأ الآن عملية تسديد القرض التي تستغرق 50 عاماً للجزء من القرض المطبق على المبنى الجديد H في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، نظراً لأن الموعد المقرر للتسليم قد تأجل من عام 2020 إلى عام 2021 منذ صدور التقرير المرحلي السادس. وسيبدأ تسديد الجزء من القرض المخصص لأعمال التجديد في نهاية كانون الأول/ديسمبر من عام تسليم المباني التاريخية المجددة (A/75/355)، الفقرتان 60 و 61). وتؤكد اللجنة الاستشارية مجدداً تقديرها للدعم المستمر الذي تقدمه حكومة سويسرا إلى الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

باء - إدارة حالات الطوارئ

23 - يشار في التقرير إلى أن إدارة حالات الطوارئ للمشروع ما زالت تستند إلى توقعات حالات الطوارئ القائمة على تقييم المخاطر التي تقدمها الشركة المستقلة المكلفة بإدارة المخاطر (المرجع نفسه، الفقرة 63). ويتوقع نموذج المخاطر الأحدث عهداً أن تكون قيمة التعرض للمخاطر 69,2 مليون فرنك سويسري (71,6 مليون فرنك سويسري، بما يشمل تصاعد التكاليف) عند مستوى ثقة بنسبة 80 في المائة، وهو ما يعكس انخفاضاً قدره 0,1 مليون فرنك سويسري، بما يشمل تصاعد التكاليف، مقارنة بالتقرير المرحلي السنوي السادس. ومع ذلك، فإن مخصصات الطوارئ المتاحة، التي تمثل الفارق بين رزمة ميزانية المشروع البالغة 836,5 مليون فرنك سويسري والتوقعات الأحدث عهداً للتكاليف الأساسية للمشروع، بما يشمل تصاعد التكاليف، تبلغ 15,6 مليون فرنك سويسري للفترة 2020-2026 (انظر الفقرة 8 أعلاه). ووفقاً لنموذج المخاطر، فعند هذا المستوى من المبلغ المتاح لمخصص الطوارئ وفي غياب أي إجراءات تخفيفية أخرى، يكون هناك احتمال نسبته 4 في المائة أن يكون مجموع المبلغ المعتمد للمشروع كافياً لتغطية تكاليفه (المرجع نفسه، الفقرة 65). وعند الاستفسار، أبلغ مجلس مراجعي الحسابات اللجنة الاستشارية بأن التقييم الفصلي لإدارة المخاطر الذي أنجز في تموز/يوليه 2020 يشير إلى أن احتمال إنجاز المشروع في حدود الميزانية المعتمدة قد استمر انخفاضه ليصل إلى نسبة 2 في المائة. وأبلغ المجلس اللجنة كذلك بأن المشروع قد بلغ، في رأيه، مرحلة يتعين فيها إما تخفيض نطاق المشروع أو زيادة الميزانية المعتمدة للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث والبالغ قدرها 836 500 000 فرنك سويسري من جانب الجمعية العامة. وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بآراء مجلس مراجعي الحسابات.

24 - وتشعر اللجنة الاستشارية بالقلق لأن مستوى الثقة في إنجاز الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في حدود الميزانية المعتمدة وفقاً للتوقعات الواردة في أحدث نموذج للمخاطر انخفض ليلبلغ نسبة 2 في المائة، وتشدد على ضرورة وضع استراتيجيات تخفيف إضافية (انظر أيضاً الفقرة 13 أعلاه). وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي المقبل معلومات شاملة عن تدابير التخفيف المتخذة لمعالجة هذه الحالة.

جيم - مخطط الاعتمادات والأنصبة المقررة وعملتها والحساب الخاص المتعدد السنوات

25 - قررت الجمعية العامة، في قرارها 263/74 ألف، العودة إلى مسألة إنشاء نظام للتقييم وتحديد عملة الاعتمادات والأنصبة المقررة والحساب الخاص المتعدد السنوات فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في الجزء الرئيسي من دوريتها الخامسة والسبعين، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم آخر المعلومات المفصلة عن هذه المسائل في تقريره المقبل. ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن هناك ثلاثة مخططات ممكنة للاعتمادات والأنصبة المقررة للمشروع (وهي رصد اعتمادات وأنصبة مقررة تدفع مقدماً ولمرة واحدة، أو رصد اعتمادات وأنصبة مقررة متعددة السنوات، أو رصد اعتمادات تدفع مقدماً ولمرة واحدة والجمع بين

دفع الأنصبة المقررة لمرة واحدة والأنصبة المقررة المتعددة السنوات)، فضلاً عن خيارين لعملية الاعتمادات والأنصبة المقررة (دولارات الولايات المتحدة أو الفرنكات السويسرية)، وهو ما عرضه الأمين العام في تقاريره السابقة، ولا يزال ذلك قائماً (A/75/355، الفقرة 78). وترد في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام، بناءً على طلب الجمعية العامة، مخططات مستكملة لتلك الخيارات ومعلومات تفصيلية عن اختيار المخطط والعملية المقررة.

26 - ويواصل الأمين العام اقتراح أن تتم المعالجة المحاسبية للمشروع من خلال حساب خاص متعدد السنوات يُموّل عن طريق اعتمادات وأنصبة مقررة مستقلة عن الميزانية البرنامجية. وهو يذكر في التقرير أنه إذا قررت الجمعية العامة رصد الاعتمادات والأنصبة المقررة بالفرنك السويسري، سيتعين إنشاء حساب خاص متعدد السنوات مستقل عن الميزانية البرنامجية. ويشير الأمين العام كذلك إلى أن الحساب الخاص المتعدد السنوات سيُغلق بعد إقفال المشروع مالياً وإدارياً، على افتراض أن تكون جميع الدول الأعضاء قد دفعت أنصبتها المقررة كاملة (المرجع نفسه، الفقرات 81 إلى 83).

27 - وتكرر اللجنة الاستشارية رأيها بأن الخيارات المشار إليها أعلاه والمتعلقة بمخطط الاعتمادات والأنصبة المقررة وعملتها وبالحساب الخاص المتعدد السنوات وتحديد الأنصبة المقررة تشكل مسائل تتعلق بالسياسات العامة يعود إلى الجمعية العامة اتخاذ قرار بشأنها (A/72/7/Add.25، الفقرة 27، و A/73/576، الفقرة 35، و A/74/7/Add.13، الفقرة 23).

دال - معلومات مستكملة عن فرص التمويل البديلة

28 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن مكتب الأمم المتحدة في جنيف لا يزال يبذل الجهود استباقياً للطلب إلى الجهات المانحة أن تسهم في تمويل أعمال التشييد والتجديد في قصر الأمم (A/75/355، الفقرة 84). وتكرر اللجنة الاستشارية توصياتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل تقديم معلومات واضحة للجهات المانحة المحتملة عن نطاق مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث التي يجري التماس مساهماتها، بما في ذلك عن المبالغ التي ستطبق بصورة فعالة للحد من الأنصبة المقررة للدول الأعضاء في مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

خامسا - اعتبارات أخرى ذات صلة

ألف - رفع القيمة السوقية للأراضي التي تملكها الأمم المتحدة في جنيف

29 - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة شجعت، في قرارها 263/74 ألف، الأمين العام على مواصلة جهوده لتحقيق أقصى قدر من توليد الدخل على المدى الطويل من خلال ترتيبات التأجير الطويلة الأجل الموجهة لمصلحة المجتمعات المحلية للأراضي المملوكة للأمم المتحدة في جنيف، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم خططا مفصلة بشأن استراتيجية رفع القيمة السوقية والأعمال التحضيرية، بما في ذلك نطاق الأعمال التحضيرية ومدتها واحتياجاتها من الموارد، لكي تتظر فيها الجمعية في أقرب وقت ممكن عمليا.

30 - ويلاحظ مجلس مراجعي الحسابات أن التقارير والطلبات والمعلومات التكميلية المتعلقة برفع القيمة السوقية والمقدمة إلى الجمعية العامة واللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية تختلف اختلافاً جزيئاً في نطاقها وتفاصيلها وصياغتها. ويوصي المجلس بأن يلخص مكتب الأمم المتحدة في جنيف جميع المعلومات

ذات الصلة برفع القيمة السوقية، بما في ذلك المعلومات التكميلية، في وثيقة منظمة وموجزة ومتسقة يمكن تحديثها واستخدامها لإبلاغ الجمعية العامة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة بصورة سرية (A/75/135، الفقرات 228 إلى 236).

31 - ويشير الأمين العام إلى أن النهج المتبع في رفع القيمة السوقية للأراضي والأصول الأخرى التي تملكها المنظمة في جنيف وتطويرها يستمر تطويره وتحسينه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأن المرفق الرابع من تقريره يتضمن استراتيجية شاملة واحدة لرفع القيمة السوقية تشمل نطاق الأعمال التحضيرية ومدتها واحتياجاتها من الموارد. وترد هذه الاستراتيجية في الفقرة 8 من المرفق الرابع وتشمل الخطوات التالية: (أ) استقدام مدير لبرنامج رفع القيمة السوقية بالرتبة ف-4 ومواصلة عمل الفريق المتفرغ للاستشارات المتخصصة؛ (ب) إجراء دراسات واستطلاعات تفصيلية لتقدير المخاطر وزيادة إمكانات رفع القيمة السوقية؛ (ج) إجراء التخطيط الحضري والتقييمات القانونية لتقييم ما إذا كان سيتم تجميع قطع الأراضي في مجموعات وكيفية القيام بذلك لزيادة إمكانات توليد الدخل إلى أقصى حد؛ (د) إجراء أي أعمال تحضيرية ضرورية لإعداد المواقع ذات الأولوية للتطوير؛ (هـ) والسعي إلى إتاحة فرص إبرام اتفاقات إيجار موجهة لمصلحة المجتمعات المحلية. ويتضمن الفرع الثالث من المرفق الرابع طائفة من توقعات الإيرادات والنفقات استناداً إلى خيار دفع مبلغ إجمالي لسداد الإيجار أو مدفوعات إيجار سنوية على مدى 90 عاماً، تتراوح بين 63,6 مليون فرنك سويسري و 116,5 مليون فرنك سويسري بالنسبة لخيار المبلغ الإجمالي، وبين 171,4 مليون فرنك سويسري و 378,4 مليون فرنك سويسري بالنسبة لخيار الإيجار السنوي.

32 - وفي الفرع الرابع من المرفق الرابع، يقترح الأمين العام مرحلتين للأعمال التحضيرية والاحتياجات من الموارد ذات الصلة على النحو التالي: (أ) مرحلة أولى تُجرى في عامي 2020 و 2021 وتشمل الدراسات التفصيلية (500 000 فرنك سويسري) والمشورة في مجال التخطيط الحضري والأعمال القانونية (1 700 000 فرنك سويسري)؛ و (ب) مرحلة ثانية من المقرر أن تتم بين عامي 2023 و 2026، رهناً باستكمال المرحلة الأولى، وتشمل الهدم (1,0 مليون فرنك سويسري)، واستبدال و/أو نقل أماكن العمل (12,6 إلى 20,1 مليون فرنك سويسري). ويقترح الأمين العام أيضاً إنشاء وظيفة مدير برنامج بالرتبة ف-4، لإدارة تنفيذ أنشطة رفع القيمة السوقية، وما يرتبط بها من تكاليف إدارة المشروع البالغ قدرها 300 000 فرنك سويسري في السنة.

33 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود المبذولة لتقديم استراتيجية مستكملة لرفع القيمة السوقية؛ إلا أنها ترى أن الاستراتيجية ينبغي أن تعكس، في جملة أمور، الأثر الكامل والطويل الأجل لجائحة كوفيد-19، وترتيبات الدوام المرنة، والتغيرات المحتملة في نسبة شغل المباني المقررة، والاستعانة بنموذج المعلومات المتعلقة بالمباني. ولذلك، توصي اللجنة بعدم الإذن بتغطية تكاليف الأعمال التحضيرية لاستراتيجية رفع القيمة السوقية بمبلغ 2 800 000 فرنك سويسري لعامي 2021 و 2022 (مبلغ 1 300 000 دولار في المجموع لعام 2021)، المقرر تمويلها من باب الإيرادات 2 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، والتخفيض المقابل في تقديرات الإيرادات الإجمالية في باب الإيرادات 2 من مبلغ 19 265 100 دولار إلى مبلغ 17 965 100 دولار (A/75/355، الفقرتان 108 (هـ) و (و)). وتوصي اللجنة كذلك بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم استراتيجية منقحة لرفع القيمة السوقية وما يترتب على ذلك من آثار في التكاليف في سياق التقرير المرحلي المقبل.

باء - اعتبارات الصيانة

34 - ترى اللجنة الاستشارية أن مشاريع التجديد الرئيسية، من قبيل الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، تتيح فرصة استعراض صيانة المباني وعملياتها، لأغراض منها توضيح الاحتياجات العامة، وتحقيق الاستفادة المثلى من نهج وممارسات الصيانة، وتقييم التوازن القائم بين إسناد أعمال الصيانة إلى مصادر خارجية وتوفيرها بالاستعانة بالطاقات الداخلية، وضمان استخدام الموارد بفعالية من حيث التكلفة. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام استعراض ترتيبات الصيانة وإدراج مزيد من المعلومات عن اعتبارات الصيانة اللاحقة للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في تقاريره المرحلية المقبلة.

جيم - مشاريع خارج النطاق

مركز الرعاية النهارية

35 - يشير الأمين العام في المرفق الرابع من تقريره إلى أنه، استجابة لطلبات الجمعية العامة (القرارات 272/71 ألف، الجزء الثامن عشر، الفقرة 23، و 262/72 ألف، الجزء السادس عشر، الفقرة 13)، فإنه يسعى إلى تهيئة فرص وضع ترتيبات التأجير الطويلة الأجل الموجهة لمصلحة المجتمعات المحلية من أجل رفع القيمة السوقية لأراضي الأمم المتحدة (انظر الفقرات 29 إلى 33 أعلاه). وتتطوي إحدى هذه الفرص، التي لا تزال في بداية مرحلة تقييم الجدوى، على إنشاء مرفق للرعاية النهارية على أراضي قصر الأمم، يستفيد منه، في جملة أمور، موظفو المنظمات الدولية والبعثات الدائمة في جنيف، وربما المقيمون المحليون في الحي الدولي. ويشمل المفهوم إعادة تنظيم المحيط الأمني لقصر الأمم لاستبعاد قطعة أرض ستبني عليها المنظمة العالمية للملكية الفكرية مرفقا للرعاية النهارية بموجب اتفاق إيجار طويل الأجل. وافقت المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف مع نظيرها في المنظمة العالمية للملكية الفكرية على بحث الخيارات المتاحة لإنشاء مرفق للرعاية النهارية من هذا القبيل على أراضي قصر الأمم. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُقدّم معلومات مستكملة في سياق التقرير المرحلي المقبل.

مركز الزوار الجديد

36 - يشير تقرير الأمين العام إلى أن مكتب الأمم المتحدة في جنيف يواصل العمل مع مؤسسة خاصة غير ربحية على تقديم هبة عينية تتمثل في إقامة مركز جديد للزوار تبلغ مساحته نحو 3 000 متر مربع ضمن أراضي قصر الأمم، على أن يكون مدخله مقابلاً لقصر الأمم. وعلى النحو الوارد في التقارير السابقة، تم توقيع اتفاق إطاري مع الجهة المانحة في عام 2019 من أجل تمويل المركز وتشغيله. ويقدم التقرير تفاصيل عن التصميم المعماري وبعض المعلومات عن التخطيط المفاهيمي للمحتوى الذي سيعرض في مركز الزوار الجديد، وكذلك عن النموذج التشغيلي المختلط المقترح (A/75/355)، الفقرات 88 إلى 93). ووردت الإشارة إلى أنه لمعالجة العناية بالمرفق وصيانته في الأجل الطويل، وافقت الجهة المانحة على توفير أموال قدرها 1,5 مليون فرنك سويسري (حوالي 8,4 في المائة من قيمة المبنى) لأعمال العناية الرئيسية وأموال قدرها 2,0 مليون فرنك سويسري للدعم التشغيلي. ويشير الأمين العام إلى أنه في حين أن الهبة العينية من الممكن أن تقدم دعماً كبيراً لتكلفة الأنشطة التي كانت ستتحملها الأمم المتحدة لولا ذلك، فإن المرفق الجديد قد يستتبع تحمل المنظمة مسؤولية مالية إضافية في المستقبل، ولذلك فإنه يطلب موافقة الجمعية العامة على الهبة العينية، وفقاً للبند 103-4 من النظام المالي. وبينما تلاحظ اللجنة الاستشارية

أن مركز الزوار الجديد المقترح يقع خارج النطاق المعتمد لمشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، فإنها ترحب بالهبة المقترحة. وتوصي اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على الهبة العينية المقترحة لإنشاء مركز جديد للزوار في قصر الأمم.

المخطط الأمني العام

37 - يشير تقرير الأمين العام إلى أنه يجري وضع مخطط أمني عام بتتسيق وثيق مع إدارة شؤون السلامة والأمن. وقد تقرر أن الأحكام الأمنية المتوخاة بداية الأمر في نطاق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث تظل أحكاماً سارية، مع إدخال بعض التغييرات الطفيفة نسبياً اللازمة لجعل تصميم المشروع ينسجم تماماً مع المخطط الأمني العام المحدث والتي لا تؤثر سلباً على تكلفة الخطة أو جدولها الزمني. وعلاوة على ذلك، أعلن البلد المضيف خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن تقديم هبة عينية لتعزيز أضعف جزء من السياج الخارجي للمحيط الأمني لمجمع قصر الأمم، وأنه تجري حالياً مناقشات مفصلة بشأن ترتيبات التنفيذ (المرجع نفسه، الفقرات 98 إلى 100). وتأمل اللجنة الاستشارية في أن يقدم الأمين العام في تقريره المرحلي المقبل مزيداً من التفاصيل عن الخطة الأمنية المحدثة وترتيبات التنفيذ.

توسيع البنى التحتية لمحطة القطارات الرئيسية وخطوط السكك الحديدية في جنيف

38 - أشار الأمين العام في تقريره المرحلي السابق (A/74/452) إلى أن مكتب الأمم المتحدة في جنيف قد وقّع اتفاقاً إطارياً ثلاثياً مع مدينة جنيف وشركة السكك الحديدية الاتحادية السويسرية يسمح بمواصلة تطوير مشروع البنى التحتية الذي وضعته شركة السكك الحديدية الاتحادية السويسرية بهدف زيادة قدرة محطة القطارات الرئيسية في جنيف. ويشير الأمين العام في تقريره الحالي إلى أن مكتب الأمم المتحدة في جنيف دأب على العمل، من خلال سلطات البلد المضيف، مع شركة السكك الحديدية الاتحادية السويسرية، وبالتتسيق مع مقر الأمم المتحدة، على صياغة اتفاق محدد بصورة أكبر يكفل تحديد وتوضيح جميع جوانب المشاريع. ويشير التقرير كذلك إلى أن أنواع التعويضات المتوخاة تشمل: (أ) التعويضات المالية عن الأراضي المتنازل عنها بصفة دائمة؛ و (ب) التعويضات العينية عن الأراضي التي تستخدم بصورة مؤقتة أثناء أعمال التوسع (A/75/355، الفقرتان 101 و 102). وترد تفاصيل أخرى عن شروط مشروع الاتفاق في الفقرتين 103 و 104 من تقرير الأمين العام. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره المرحلي المقبل مزيداً من التفاصيل عن أنواع التعويضات المتوخاة، فضلاً عن أي آثار أخرى قد تترتب على مشروع البنى التحتية الذي تنفذه شركة السكك الحديدية الاتحادية السويسرية بالنسبة للأمم المتحدة.

39 - وتوصي اللجنة الاستشارية كذلك بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج، بصورة اعتيادية بالنسبة لمشاريع الخطة غير الاستراتيجية لحفظ التراث (مركز الرعاية النهارية المشترك بين مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومركز الزوار الجديد، والمخطط الأمني العام، وتوسيع البنى التحتية لمحطة القطارات الرئيسية وخطوط السكك الحديدية في جنيف)، معلومات عن إدارة/عمليات جميع مشاريع/مبادرات الخطة غير الاستراتيجية لحفظ التراث في المستقبل، وأي تكاليف تتكبدها الأمم المتحدة من جراء ذلك.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

40 - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة 108 من تقرير الأمين العام. وتوصي اللجنة الاستشارية، رهناً بملاحظاتها وتوصياتها الواردة أعلاه، بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير الأمين العام.
